



حرب سيبرانية المهارات الروسية تخترق الأنظمة الأميركية

7 ص 7



«الهربة» فيلم يعري تناقضات المجتمع التونسي

17 ص 17



خميس الجهيناوي: الدبلوماسية البرلمانية بدعة في تونس

6 ص 6



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الإثنين 2020/12/21

06 جمادى الأولى 1442

السنة 43 العدد 11918

Monday 21/12/2020

43rd Year, Issue 11918

العرب

ضغوط إيطالية تزيد من متاعب رئيس الحكومة التونسية

ويُنظر في إيطاليا، إلى شركة "إيني" على أنها ليست مجرد شركة نفطية عملاقة، وإنما تعد جزءاً من السياسة الخارجية والاستخباراتية لروما، وهي بذلك واحدة من دوائر الضغط الكبيرة التي تضغط لها الحكومات الإيطالية حساباً لدورها ومكانتها في معادلات الحكم.

والخميس الماضي، أعلنت وزارة الدفاع التونسية أن وحدات عسكرية اضطرت إلى إطلاق الرصاص في الهواء لتفريق محتجين أمام مقر محطة ضغط الغاز التابعة لشركة "سار غاز" في منطقة ماجل بلعباس من محافظة القصرين غرب البلاد.

ومباشرة بعد هذه التطورات تلقى، رئيس الحكومة التونسية، هشام المشيشي اتصالاً هاتفياً من رئيس مجلس الوزراء الإيطالي، جوزيبي كونتي، تم خلاله التطرق إلى العلاقات الثنائية، حيث ذكرت رئاسة الحكومة التونسية أن كونتي "أعرب عن عميق ارتياحه للمستوى الذي بلغته علاقات التعاون بين البلدين في كل المجالات، خاصة وأن إيطاليا هي أول مستثمر في مجال الطاقة". وأكد رئيس مجلس الوزراء الإيطالي استعداد بلاده لمضاعفة استثماراتها في مجال الطاقة والطاقة المتجددة في تونس، وهو تأكيد ربطه مراقبون بأحداث ماجل بلعباس، وبالتالي فإنه يعكس ضغطاً على الحكومة التونسية بادوات دبلوماسية وإجراءات بضخ المزيد من الاستثمارات في البلاد.



هشام المشيشي

إيطاليا لن تسمح
باضطراب ضخ الغاز
الجزائري نحوها عبر تونس

ولم يستبعد الباحث السياسي التونسي، هشام الحاجي، حصول مثل هذا الضغط، حيث قال لـ "العرب"، إنه "لا يمكن الحديث عن السياق الحالي للعلاقات التونسية - الإيطالية دون الإشارة إلى أهمية الدور الذي تلعبه إيطاليا في تونس منذ عقود بحكم الجوار وتأثر الأمن القومي الإيطالي بما يحدث في تونس".

واعتبر أن هذه العلاقات يسودها حالياً "توتر كبير وغير مسبوق بسبب تخوفات إيطالية من عجز تونس عن حماية المصالح الاستراتيجية الإيطالية وخاصة أنبوب الغاز الطبيعي الذي يمر عبر الأراضي التونسية".

خفض قيمة الدينار العراقي يقضي على أرباح مصارف الأحزاب الشيوعية

حزب الدعوة يتهم الحكومة بأكل الأموال بالباطل بعد أن بدد عهد المالكي تريليون دولار



خسارة الميليشيات أكبر من خسارة المواطن

وبالرغم من محاولة المالكي والخزعلي وغيرهما من القيادات الشيوعية التي تصدر على تنفيذ السياسات الإيرانية بحذافيرها في العراق، تربة أنفسهم من تبعات الانهيار الاقتصادي الكبير الذي يشهده العراق، إلا أن مراقبين يقولون إن الشارع العراقي مدرك لطبيعة التحرك من قبل الأحزاب ونضير مصالحها.

وتقول سروة عبد الواحد، وهي نائبة كردية سابقة، إن "الهجمة التي تتعرض لها الحكومة يجب أن تتوجه لأحزاب السلطة منذ 2003 لأنها هي من أوصلت البلد إلى هذا الانسداد".

وتضيف أن الكاظمي إذا كان مسؤولاً عن شيء، فهو "مسؤول عن استلامه السلطة في الوقت الخطأ حيث لا يستطيع إيجاد الحلول".

ووجد الموظفون العراقيون أنفسهم مهددين بخسارة نحو 20 في المئة من رواتبهم بسبب العجز المالي الذي كشفت عنه موازنة البلاد للعام 2021، ما دفع الحكومة لاقتراح خفض قيمة العملة المحلية أمام الدولار، لتحصيل عوائد أعلى تمكنها من سد النفقات العامة.

حزب المالكي غضبه ضدها، مشيراً إلى أن "ما يجري حالياً وفي أكثر من ملف وأهمها البنك المركزي وميناء الفاو وشركات الهاتف الجوال هي أكبر عملية سرقة في وضخ النهار، وللأسف فردة الفعل السياسي والجهاميري أمامها ليست بالقدر المطلوب".

والخزعلي، كالمالكي، لديه مصرف يشارك في عملية احتكار شراء الدولار من البنك المركزي وبيعه في السوق السوداء، لتحقيق أرباح يومية طائلة.

ويقضي قرار خفض قيمة الدينار العراقي أمام الدولار على أرباح هذه المصارف بنسبة قد تصل إلى 100 في المئة، إذا واصلت مؤشرات السوق الاستقرار كما حدث الأحد.

وحاول الخزعلي تجييش الساسة والرأي العام ضد الحكومة. وقال زعيم الميليشيا المصنف على لائحة الإرهاب الأميركي، إن "استمرار تحول الوضع الاقتصادي من سوء إلى أسوأ يندّر بأوضاع كارثية ستحتال وضع البلد ككل وسيكون المواطن هو المتضرر الأول فيها".

صعود أسعار النفط، بسبب شراء الولايات السياسية والشعبية وتوسيع غير مسبوق في عدد موظفي الدولة والأجهزة الأمنية ما أدى إلى تفشي الفساد السياسي والمالي والإداري وسوء الإدارة وهيمنة العوائل على الدولة، إلا أنه استخدم نصاً قرانياً "لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل" لافتتاح هجومه على حكومة الكاظمي، مشيراً إلى أن "هذه السياسية الاقتصادية لن توصل البلد إلى بر الأمان، أو تفكك الأزمة الاقتصادية الخانقة التي باتت تسحق العديد من شرائح المجتمع، وستنتج عنها اختلالات على كافة الأصعدة".

وتفسير تقديرات غير رسمية إلى أن الحكومات العراقية المتعاقبة التي اعتبرت تشكيل أول سلطة عراقية بعد الاحتلال عام 2003 مسؤولة عن اختفاء نحو ربع تريليون دولار، كانت مخصصة للإصلاح قطاعات الصحة والتعليم والكهرباء والخدمات العامة.

من جهته، استغل قيس الخزعلي زعيم ميليشيا عصاب أهل الحق موجة الغضب الشعبي ضد الحكومة ليشترك

بفقدان - شنت الأطراف السياسية العراقية التابعة لإيران هجوماً كاسحا يوم الأحد على حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، بعد ما قررت خفض قيمة الدينار العراقي أمام الدولار الأميركي، لتجاوز واحدة من أخطر الأزمات في تاريخ البلاد.

وعمدت حكومة الكاظمي إلى هذه الخطوة بعدما عجزت لشهرين متتاليين عن دفع رواتب الموظفين، ما اضطرها للاقتراض من البنك المركزي العراقي وجهات داخلية أخرى.

وتتبع الحكومة النقط بالدينار العراقي الذي تستخدمه لشراء الدينار العراقي من البنك المركزي بهدف الإنفاق على الرواتب والخدمات العامة، ما يعني أن ارتفاع قيمة الدولار سيمنحها من الحصول على مبالغ أكبر بالدينار العراقي من البنك المركزي.

وأعلنت وزارة المالية العراقية، الأحد، أن السعر الرسمي للصرف أصبح 1450 ديناراً عراقياً لكل دولار أميركي بدلاً من 1119.

وبالرغم من أن هذا القرار سيضر بالموظفين على المدى القريب، حيث تخسر نحو ثلث قيمة رواتبهم، إلا أنه يسند ضربة كبيرة لبعض الأطراف الشيوعية التابعة لإيران.

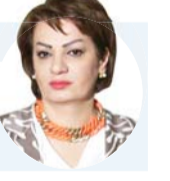
وتملك هذه الأطراف مصارف تحتكر عملية شراء الدولار من البنك المركزي وإعادة بيعه في السوق السوداء، مستفيدة من هامش ربح كبير يُترجم إلى ملايين الدولارات بشكل يومي.

وعبر حزب الدعوة الإسلامية بزعامة نوري المالكي عن غضبه من هذا القرار، محذراً من أن "إجراءات وزارة المالية والبنك المركزي بتغيير سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار ستؤثر سلباً على الموظفين والفقراء وغيرهم".

وبالرغم من أن حزب الدعوة بدد خلال ولايته زعيمه نوري المالكي نحو تريليون دولار من عائدات نفطية استثنائية في نزوة

سروة عبد الواحد

مسؤولية الكاظمي تكمن
في استلامه السلطة
في الوقت الخطأ



فتحي باشاغا يواجه محاولات تقويض نفوذه غرب ليبيا

السراج يبعد «الردع» القوة الأكثر نظامية في طرابلس عن وزارة الداخلية

رسائل رافضة للتسوية السياسية بمختلف مساراتها، في محاكاة تامة للموقف التركي.

ويحاول باشاغا التنفيس عن هذه الأزمات بإطلاق تصريحات لاسترضاء الغاضبين عليه كان آخرها تأكيده على انتهاء دور القائد العام للجيش المشير خليفة حفتر.

وقال باشاغا الأسبوع الماضي "دور حفتر في ليبيا قد انتهى بعدما قام بارتكاب جرائمه، وأخرها الهجوم على العاصمة طرابلس، وبات مكشوفاً أمام العالم أجمع ولم يعد طرفاً في أي معادلة في الدولة الليبية، وتخلت عنه العديد من الدول التي كانت تدعمه".

بإرسال تركيا لقوات وأسلحة لصد هجوم الجيش على طرابلس.

ويربط مراقبون تعرض باشاغا للإيقاف عن العمل من قبل فايز السراج نهاية أغسطس الماضي عندما كان في زيارة إلى أنقرة بصدور أوامر تركية لإبعاده من المشهد.

وتتعرّض هذه التكهّنات مع تعيين السراج لصالح الدين النمروش وزيراً للدفاع في خطوة تهدف لإبعاد باشاغا، الذي تولى لأشهر مهمة قيادة المعركة ضد الجيش، عن الشؤون العسكرية.

بدعمها للجيش بقيادة المشير خليفة حفتر، في محاولة لاسترضائهما للقبول به رئيساً للحكومة الجديدة مقابل تولي رئيس البرلمان عقيلة صالح رئاسة المجلس الرئاسي.

وتزعج هذه الصيغة الأتراك الذين يخشون أن يكون باشاغا قد قدم تنازلات تهدد مصالحهم في ليبيا وفي مقدمتها إلغاء اتفاقية ترسيم الحدود البحرية التي أثارها جدلاً كبيراً وعبرت دول أوروبية في مقدمتها فرنسا واليونان عن رفضها لها.

وفي نوفمبر من العام الماضي وقّع فايز السراج اتفاقيتين تتعلق الأولى بترسيم الحدود البحرية والثانية عسكرية انتهت

المفتي" سنة 2016 احتجاجاً على القبض على تلك العناصر، إضافة إلى محاربتها للجريمة.

ويؤمل باشاغا كثيراً على ميليشيا الردع السلفية لإبراز قوة وزارة الداخلية ونجاحها في بسط الأمن ومحاربة الجريمة وهو ما سيساعده على الوصول إلى السلطة.

ويواجه باشاغا منذ أسابيع حملات تشويه وتخوين على وسائل التواصل الاجتماعي من قبل صفحات ونشطاء معروفين بولائهم لتركي.

وتواتر الأنباء بشأن انزعاج تركي شديد من الزيارات التي قام بها باشاغا إلى كل من مصر وفرنسا المعروفتين

عبدالرؤوف كارة، ليصبح تابعاً للسراج بشكل مباشر بذمة مالية مستقلة، بعيداً عن وزارة الداخلية.

وبحسب القرار "يتكون المقر الرئيسي للجهاز بمدينة طرابلس ويجوز إنشاء فروع له بقرار يصدر من رئيس المجلس الرئاسي بناء على عرض من رئيس الجهاز".

وتكمن خطورة القرار على باشاغا في أهمية ميليشيا الردع التي ينظر لها كقوة أكثر نظامية وانضباطاً في طرابلس رغم أفكارها السلفية المتطرفة، حيث لقت القبض على العناصر من العناصر المنتهية إلى تنظيم داعش ودخلت في حرب مع ما يسمى بـ"تيار

طرابلس - يمر وزير الداخلية بحكومة الوفاق فتحي باشاغا، الذي يوصف بالرجل القوي غرب ليبيا، بوضع صعب في ظل محاولات مستمرة لتقويض نفوذه وهي المحاولات التي يربطها البعض بغضب تركي عليه.

وبيضا يستمر التحريض على باشاغا المقرب من حزب العدالة والبناء الإخواني، سرربت صحيفة محلية، السبت، قراراً صادراً عن رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج يقضي بفصل قوة الردع بقيادة عبدالرؤوف كارة عن وزارة الداخلية.

ويخص القرار على "إعادة تنظيم جهاز قوة الردع الخاصة بقيادة